

المسلم: نسجل تقديرنا لسمو الأمير بقبول استقالة الحكومة

تطعن بالانتخابات ونطعن باحتمالية تزويرها مثلما جرى في الانتخابات السابقة. وجدد د.المسلم تأكيده على الاستمرار في الاعتصام والتضامن مع أبنائنا المعتقلين وسجناء الرأي فسي معتقلات الداخلية، وسنواصل اعتصامنا أمام قصر العدل، إذ ما اصطلح على تسميته ساحة ناصر المصري كتابة عن الأبناء الحكومي الذي بلغ هذا الرجل الفاضل ولن نتوقف حتى يفرج عن آخر واحد من أبنائنا. وحض د.المسلم المعتقلين على إيقاف الاضراب وانهاهته فوراً حرصاً على مصلحتهم جميعاً.



د. فيصل المسلم

تعيشها البلاد، متداركا لكن هذا المفتاح لن يكفي وإنما يحتاج الى مفاتيح أخرى، أهمها في الوقت الراهن الاسلوب الحكومي القمعي البوليسي بمتاعيم ابنائنا وسجنهم، واعطاء المجال لهذا النفس القمعي الأمني الذي لا يتسق مع الكويت ولا يستحقه أهلها. وتمنى د.المسلم ان يصدر قرار حكيم ينهي ملف الشباب المعتقلين.

ودعا د.المسلم إلى الاسراع بتشكيل حكومة مؤقتة برئيس جديد، معتبرا عودة الشيخ ناصر المحمد إلى رئاسة الوزراء سواء قبل الانتخابات أو بعد الانتخابات ليس الاستمرارا للآزمة، وإنما استمرار للآزمة بشكل حاد.

ورأى د.المسلم ان تكون المبادرة بتشكيل حكومة مؤقتة وتاليا محل مجلس الأمة لأنه أقل من ربيعته محل القضاء، وبالتالي لا يؤثر على التشريع والتنفيذ والرقابة وإنما هو سنة في جيب أهل الكويت ولا يشرف الكويتيين التاريخة.

وطالب د.المسلم بحل مجلس الأمة على أن تكون الحكومة التي شكلت على وجه السرعة هي حكومة الاشراف على الانتخابات، وأي اشراف للشيخ ناصر المحمد وحكومته على الانتخابات المقبلة منذ الآن نحن كتلة المعارضة

اكّد النائب د.فيصل المسلم ان الالم يعترض القلوب والأسى يخيم على مشاعرنا لأن أبناءنا وأبناء الكويت الأحرار مازالوا معتقلين ونامل من الله ان يفرج عنهم، مطالبا السلطة ورئيس مجلس الأمة تحديدا بسحب الشكوى وإنهاء الملف الذي بات جرحا نازقا يؤلم الكويتيين كافة.

وقال د.المسلم في تصريح للصحافيين: نقدر للشعب الكويتي «هبتته» ونجدته حين سعى الى استرجاع دولة المؤسسات وانقاذها من زمرة الفساد والمفسدين الذين عاثوا فيها فسادا خلال السنوات الأخيرة.

وصف د.المسلم حضور ساحة الازمة ليلة الأول من امس بأنه يوم تاريخي رسمت فيه لوحة وطنية وأوجد الأمل من رحم الألم وأعلن لادة أمة بقمع ومثل تنبئ بمستقبل زاخر.

وسجل د.المسلم تقديره لصاحب السمو الأمير بقوله استقالة الحكومة وقتلنا قبل عامين ان المراحل التاريخية الفاصلة تحتاج الى رجل كبير يتخذ القرارات الكبيرة، وصاحب السمو احرض الناس على البلد واستقراره، ولا ريب ان قبول استقالة الحكومة هو المفتاح الأول من ضمن سلسلة من المفاتيح لعلاج أزمة خانقة

«نقعه واشرب مايه» باذن الله والموقف الحازم بين المحامين الشرفاء من أبناء الكويت، ولو امره اري قبل وصول البلاغ للنيابة العامة يعلنون ان العقوبة مؤبد، فهل مثل هذه الحكومة تستحق ان تحتزم؟ واين انت من تنادي وتحرص على «مطرفة وكوكاو»، مطرقة الرئيس وكوكاو الرئيس، اين انت من ضرب النواب والوحدة الوطنية ولم نسعم حتى صوتك؟ لافتا الى ان العكس هو الصحيح لما تعرض لمرسنة هزلية بالاتفاق مع وزارة الداخلية والاراجون صاحبهم الذي بعثوه لديوان النائب احمد السعدون هذا ققط التصريح الوحيد الذي سمعناه منك حول الارجون، اين دورك في قضية القبيضة وانتهاك حرمة المال العام الذي اعطيت للنواب وتم ارسال لهم رسائل بتضخم اصدتهم ووصولها الى المليونية؟

واضاف البراك: ان احد القبيضة لديه 3 حسابات وصلت في 6 اشهر الى 4,700 ملايين دينار، فما بالك اذا كمل ستة ونصف فيكفك ستكون اصدتهم؟ «راح يشتغلون المالية شقطة»، ورئيس وزرائهم نفعوه وهذا هو في بيته عندما اصرت ارادة الامة وبموافقة من صاحب السمو الامير وبعد ارادة الله اكتملت الصورة، وهذا الاستمرار في المكابرة والبحث عن الخارج وحفظ ماء الوجه الذي يمارسه جاسم الخرافي لن ينفعه في شيء والذي الآن يريد احد الامالي لتقديم اعتذار او احد النواب لتقديم هذا الاعتذار، موضحا ان المعارضة اصدرت بياناً تطالب فيه الخرافي بسحب الشكوى وهو من يجب ان يقدم اعتذارا على ما فعله هو ومكتب المجلس، والقضية جلية ان هذا المجلس لا يمكن التعامل معه الا بصفحة جديدة وهي حل المجلس والعودة للصناديق، لا يمكننا التعامل مع من تعاون مع ناصر المحمد بالباطل وهؤلاء القبيضة.

وزاد البراك: ان الشباب الكويتي ارادته حرة ولا يستطيع المدمرون للملد ان يحققوا ما يريدون من تانيب غيرهم وفيهم هؤلاء المعتقلون الاحرار والشرفاء وليس لديهم ارادة المصالح التي كديكم، فهذه مواقف شعب حر دافع عن الامة والديمقراطية، متسائلا عن شعور النائب ناصر المحمد لا تخلو النواب والاعلام الفاسد والذين يملأ قلوبهم الحزن وفي الوقت نفسه اعتزاز وانتصار لدى ابناء الشعب الكويتي.

طالب بضرورة سحب البلاغ ضدهم والاعتذار لأسرهم البراك: بلاغ مكتب المجلس ضد الشباب تشوبه شبهات وأحرار الكويت لم يسرقوا ولم يخربوا أو يدمروا

التحويلات كانت من الأموال العامة، ويجب ان نحاسب على كل فعل فعلته تجاه الشعب، والتفريط بالاموال والدستور، نحن مصرون على ذهابك انت واعوانك وبعض رموز الفساد الى المحكمة لان هذه الحقيبة التي مرت على تاريخ الكويت يجب محاسبتها.

واوضح البراك ان رئيس الوزراء القادم عليه مسؤوليات كبيرة، ويجب ان يكون هناك اعلان مسبق بقبول مثل هذه القضايا.

وقال البراك يا علام انت أمين عام حينما تقول مثل هذا الكلام بين ان جاسم الخرافي فهو من أتى بالبيان من المستشار القانوني ووضع الكتاب امامكم وتمت موافقتكم عليه ومن الذي ذهب الى المخفر لتقديم هذا البلاغ ليعلن عن نفسه، والذي من خلاله بشر على العمير وعلى الرشد اهالي المعتقلين بحكم المؤبد، مضيفا يعتقدون بان هذه الأمور ستفهمهم والان «السجان» يبحث في هذه القضايا التي تمت بادارته ويطلب بالاعتذار ويبحث عن مخرج له تحسبا للانتخابات المقبلة، ولكن نقول كل الشعب سيحاسبك وكل من اساء وساهم في اعتقال الشباب الحر، فاختصر الوقت واسحب بلاغك المشؤوم الكاذب السيئ الذي روعت فيه الامهات والزوجات والأبناء وأسر المعتقلين واعتدبت فيه على الناس.

وزاد البراك: لكن ما راح تروهم فعلا يا السجان انك اصبحت «رئيس من ورق»، وناصر المحمد لن يفيدك الذي فعل ما لا يفعله من اجل استمراره في منصبه، استخدم كل شيء والمناصب تعامل مع القبيضة، اهدر الدستور والمبادئ العامة والعدالة الاجتماعية، ومع ذلك انتهى، فيجاسم لا تلعب في الوقت الضائع واسحب البلاغ والاعلان هذا الامر، مبينا ان الخرافي قاعد يكابر على حساب الناس ومعاناتهم هم واسرهم، وأنه يؤكد ان يتشرف ان يكون بين هؤلاء الابطال دفاعا عن الدستور والارادة والكرامة، واقول لكل اسر المعتقلين ولكل ام تبكي على استمرار ابنها في المعتقل والتي تعتقد ان ابنها قد «انتزع» فإن من قام بهذا الفعل هو جاسم السجان الذي دعا هو وعلى الرشد الى الاحكام العرفية حيث يسعون لتحويل كل ابناء الكويت الى المعتقل لحماية انفسهم.

وتابع البراك: اما ان تسحب البلاغ والافسيكون لنا تصعيد اكبر من ذلك تجاهك في الايام المقبلة، واذا ما سحبت بلاغك التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

المعتقل مع اخواننا المعتقلين الاحرار، ولا تجلس في قاعة انت رئيسها ومجموعة من القبيضة الذين ذكرت امس ارقام حساباتهم، ومن يعتقد ان الرقم الذي قلته ليس رقمه فليعلن ذلك امام الناس، ووقتذاك ساعلن الاسماء.

ووصف البراك البلاغ الذي قدمه بالجائر، ولا ريب ان استمرار هذا المجلس هو اكبر كارثة على الكويت، والشعب لن يقبل باستمراره، ودعا البراك الى منح رئيس الوزراء الجديد صفقة جديدة غير ملوثة لتحقيق رغبات جاسم الخرافي الذي يريد ان ينقذ الوعد الذي قطعه على نفسه وهو عدم الترشح اذا اكمل المجلس الحالي دورته حتى عام 2013، واذا حل الرئيس فسيترشح، وهو يريد استمرار المجلس لغاية تخصصه على حساب الأمة والدستور والشعب، متداركا «لا، هناك» أو، ومن الواضح ان عملية الاستيلاء على مطرقة الرئاسة سببت ازعاجا كبيرا للخرافي، وشعر وكان الرئاسة سرقت منه بمطرفة، ووجه اتهام الى 47 مواطنا بسرقة مطرقة لا يتجاوز طولها 20 أو 30 سنتيمتراً.

واقام البراك بان الخرافي عندما ضاقت امامه الخيارات فكر في ان يضحي بناصر المحمد، وليس لديه مشكلة، ولكن استقالته كانت بقرار شعبي انعكس بالقرار التاريخي الذي اتخذه صاحب السمو الامير، والان تحاول التسويق الى ان المحمد هو من قدم استقالته، وهذا الكلام غير صحيح، كان ناصر المحمد سيمسك بمنصب الرئاسة، وفعل ما فعل هو وحلفاؤه من النواب القبيضة وغيرهم، لكن كان واضحا ان الامور وصلت الى مرحلة ان الرجل لفظ شعبييا، وستستفظ اطراف اخرى بانن الله في القريب العاجل.

واستغرب البراك ما ذكره المحمد في استقالته عن وجود اتهامات دون دليل، فليس كان الأمر كذلك، لماذا لم تنتظر جلسة استجواب الادعاءات حتى تقدم لك الدليل، واكثر من ذلك ففي المجلس المقبل وبعد الانتخابات اذا وقفنا الله كعراضة للوصول الى مجلس الامة، فسنتقوم بتحويل الاتهام السياسي الى اتهام جنائي، نحن نعتقد انك ضالع بشكل مباشر في قضية التحويلات، وان الكتاب الأول خرج من مكتبك المالي خالد عبدالسلام البناي، وذهب الى وزارة الخارجية ومنها الى البنك المركزي، وابتعراه وزير الدولة على الرشد بان المبالغ دفعت بمعنى انها عند



مسلم البراك

بين النائب مسلم البراك ان رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي طلب مني ومن بعض الزملاء في تصريح له التفكير قبل دخول قاعة عبدالله السالم، واقول للسجان جاسم الخرافي: نحن فخرنا لكن انت من غاب عنه التفكير والحكمة عندما حولت نفسك سجانا لاحرار الكويت الموجودين الآن في السجن وقبيضتك الذين ترأسهم وتغطي عليهم، من المفترض ان يكونوا في الحيازة العامة، وبعد ذلك في السجن العمومي.

وقال البراك، في مؤتمر صحافي عقده امس في مجلس الامة، ان نائب رئيس مجلس الامة عبدالله الرومي صرح بأنه لا يوجد «تعطيل مرفق»، الاتهام الذي صرح به الخرافي على العمير، وتاليا على الرشد، ومن ثم ذهب البلاغ الكاذب الذي زورت فيه الحقائق، وكان بإمكانكم ان تعقدوا جلسة الخميس، لكنكم كنتم تتحشرون عن الدليل المادي الذي يؤكد تعطيل المرفق، وتاليا فكرتم بتعطيل جلسة 11/29 بهدف اثبات الدليل ومنح ناصر المحمد فرصة قبل مواجهة استجواب الادعاءات.

وذكر البراك: اما قول الخرافي اني اطلب الضغط على مكتب المجلس، فارد عليه بأنه من المفترض ان تسحب البلاغ الذي عليه الكثير من الشبهات، واطالب ايضا بان تقدم اعتذارا لامهات وزوجات واسر المعتقلين الذين اسات لهم، اما حججك بان هناك حقا معانا في سلام وما دمنا قريبين من مجلس الامة، فبأي حق تعطيل نفسك يا جاسم الخرافي ان تكون مقاولا من الباطن وانت رئيس المجلس؟ واذا كنت تعرف الحق العام والقانون فبأي حق مقاولك يحجز وكيل وزارة الاشغال عبدالعزيز الكليب لساعات ويقفل عليه، وحين سئلت قلت ان المبالغ لما يوضع بزاوية يفعل ما يشاء للدفاع عن حقوقه، بل حقوقك تتحدث عنها، حقوقك؟ مصالحك؟ مصالح الامة؟ انت من اودعت من دافع عن الدستور والامة والسبع من النواب قاتنا قلت ان اطيب ما في خيلك اركبه، لكنني اريد ان اعلمك نحن نريد مزج السم باليعسل حين نمذ الابدانة قلنا انه يشرفنا ان نكون في

الصراعي: إعادة دمج ولاية العهد برئاسة الحكومة خطوة إلى الوراء

التفسيرية للدستور. وأوضح الصراعي أن هناك هو علاج لصراع بعض أبناء الاسر لأخذ مواقع متقدمة والتي منها رئاسة مجلس الوزراء أو ان يكون تصنيبا لمنصب رئيس مجلس الوزراء من المساءلة والملاحقة فهو تصور قاصر، من شأنه ان يؤدي إلى خلق أزمة كبرى أو أن تكون أمام أزمة تلت أزمة. مستذكرا بكل اعتراف الموقف التاريخي لسمو ولي العهد من واقع عدم موافقة على دمج ولاية العهد مع رئاسة مجلس الوزراء وفق ما تردد خلال مارس 2009 والذي يأتي انسجاما لتكريس الممارسة الديمقراطية على المكتسبات الدستورية.

معصومة: استقالة الحكومة مخرج لما تمر به البلاد ونسعى لترميم العلاقة بين السلطين

الوزراء القادم فرصة لكي يعمل دون أن نشترط عليه مسبقا، خدمة للكويت ويا جماعة اتقوا الله في الكويت.

والنفوس وليس تغيير الوجوه والمناصب. وتمنت المبارك إعادة دمج ولاية العهد ورئاسة الوزراء خصوصا في هذه المرحلة وحتى الانتخابات المقبلة من أجل «تطبيب النفوس» وتهنئة الشارع، متميرة إلى ان السياسة ليست سارعا إنما سلطات واحترام للقانون وهيته، هذا ما تنتهده المرحلة المقبلة في تحقيق الانفراجة.

وبينت المبارك «ان «تباشير» التآزير الخارجية للمجتمع البارحة، فكان هناك وعيد لرئيس الوزراء القادم إذا لم تتحقق مطالب من هده، مخاطبة الجميع بأنه ان الأوان لتهدئة النفوس ونضع الكويت بين أعيننا وضبط سلوكياتنا وحب الكويت لا يكون عن طريق التآزير وحلق الأزمات وعلينا اعطاء رئيس

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

«العمل الوطني»: نرحب بقبول استقالة الحكومة

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

التي شهدت المرحلة السابقة ومنها برئيس جديد وينهج جديد، على ألا يقتصر التغيير على الأسماء وإنما يطول النهج الذي تشكل فيه الحكومة وتدار الدولة من خلالها. ان إسقاطات المرحلة السابقة واستحقاقات المرحلة المقبلة التي التزمنا مستحقة على الحكومة الجديدة، ويأتي في مقدمتها كشف كل من كان له دور في النيل من شرعية السلطات الدستورية من راسين وخرن ومن يتسبب، والعمل على إقرار منظومة قوانين مكافحة الفساد وسيادة القانون على الجميع بلا استثناء أو محاباة لأصحاب النفوذ وأبناء الأسرة، أخذة في الاعتبار القضايا المثارة في الاستجابات

عسكر يقترح منح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من كل الرتب

التي قدمت به بنص على ان يشمل قرار مجلس الوزراء بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، المتقاعدين خلال ذات الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، مشيرا ان ال عدد المتقاعدين خلال الفترة من رتبة ملازم وملازم اول ونقيب محدود جدا ولا يكفل الميزانية العامة للدولة اية اعباء، ناهيك عن انهم خدموا الدولة لسنوات طويلة، وقرروا التقاعد بعد وصولهم سن التقاعد، واكثروا بصحة.

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح

تقدم رئيس لجنة الداخلية والدفاع النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بمنح المعاش الاستثنائي لجميع الضباط العسكريين المتقاعدين من جميع الرتب، لافتا الى ان مجلس الوزراء سبق ان صدر قرارا بمنح معاش استثنائي للعسكريين من رتبتي مقدم ورائد، من المتقاعدين خلال الفترة من 1991/2/26 وحتى 2012/12/31 بواقع 500 دينار شهريا، ولم يشمل القرار الضباط المتقاعدين خلال نفس الفترة من رتبة الملازم والملازم اول والنيقيب، وقال عسكر في تصريح صحفي: ان الاقتراح



عسكر العنزي

«المعارضة»: ندعو لسحب الدعوى فوراً والاعتذار للشعب

بناء هذا البلد الأوفياء الذين بذلوا جهودهم وقتهم وكل ما يملكون لمحاربة رؤوس الفساد والدفاع عن الدستور بسبب الشكوى المقدمة من رئيس وأعضاء مكتب المجلس الذين تسببوا في اعتقال

أصدرت كتلة المعارضة بياناً بشأن استمرار سجن المواطنين بسبب شكوى مكتب المجلس جاء فيه: إنه مازال يعترضنا الألم لما قام به مكتب المجلس وادى إلى اعتقال وحجز اخواننا الشرفاء

أصدرت كتلة المعارضة بياناً بشأن استمرار سجن المواطنين بسبب شكوى مكتب المجلس جاء فيه: إنه مازال يعترضنا الألم لما قام به مكتب المجلس وادى إلى اعتقال وحجز اخواننا الشرفاء

أصدرت كتلة المعارضة بياناً بشأن استمرار سجن المواطنين بسبب شكوى مكتب المجلس جاء فيه: إنه مازال يعترضنا الألم لما قام به مكتب المجلس وادى إلى اعتقال وحجز اخواننا الشرفاء